

أزمة البحث العلمي

تحديات بلا استجابة



الدكتور عبد الغفور بالريسول

كلية العلوم بالجديدة مايو 2006

إن مشهد واقعا العربي اليوم، بصفة عامة و الوطني بصفة خاصة في مجال البحث العلمي، يكشف لنا عمق فشلنا و تخلفنا. فنحن لم ننجز مشروعنا الوطني القومي في هذا المجال. و إذا ما قارنا واقعا الحالي بالعالم المتوافق مع القرن الجديد – نتيجة جهود مبدولة و رؤى مستقبلية- يبدو هذا الواقع كالمتمجه إلى المستقبل حيث السير إلى الوراء. لقد أعلن المختصون عن حزنهم و أحيانا عن دعرهم عن مستوى البحث العلمي في بلادنا و دق المفكرون أجراس الإنذار و أدن المؤذنون حيا على الجهاد... و لكن لا حياة لمن تنادي !

إن الاكتشافات العلمية هي ثمرة ديناميكية المجتمعات الصناعية المتقدمة، و لذلك يبدو لي أنه إلى أن تتحول مجتمعاتنا من مجتمعات متخلفة صناعيا إلى مجتمعات متقدمة فليس من المتصور أن تبدأ مثل هذه الاكتشافات عندنا، إلا أنه لمن الضروري على الأقل أن نتابعها و أن نترجم المؤلفات الأساسية التي تصدر في الخارج منها و أن نعقد الندوات العلمية في مراكز البحوث و الجامعات لمناقشتها و إلقاء الأضواء على خفاياها. و بهذا نمهد للزمن الآتي حيث نستطيع أن نضيف و نظور و نكون بذلك من المساهمين في حركة البحث العلمي في العالم. هل هذا يحدث ؟

لا أعتقد أن شيئا من هذا يحدث في أي جزء من أجزاء عالمنا العربي و أنا على الأقل واثق من أنه لا يحدث في المغرب، فإن حدث شيء من هذا القبيل فهو شيء صوري و خطابي ذا طابع ديكوري للعلم و للمشتغلين به، و إلا لما تخلفنا في مجال البحث العلمي و التكنولوجي حتى رتبنا بين دول العالم الأكثر تخلفا، و لما ازداد اعتمادنا على الخبرة الأجنبية رغم تعميرنا لأكثر من 30 جامعة و معهد بحث... و لما عجزت صناعتنا الوطنية عن متابعة التطور !.

أزمة البحث العلمي : إشكاليات و تحديات

يحزني و يحزن الكثيرين من أمثالي من المشتغلين في مجال التعليم الجامعي أن نجد مراكز البحوث و الجامعات في الوطن العربي عامة وفي وطننا خاصة لا تسير التطورات العلمية الرئيسية التي تحدث في أوروبا أو الولايات المتحدة، و أنا هنا أتحدث عن التطورات الرئيسية و ليس عن أي تطورات. و قد كنت أظن أن العشرون سنة الماضية مدة كافية لكي تستجيب هذه المراكز و الجامعات لهذه الإكتشافات و التطورات الجديدة على الأقل من باب الفهم و الدراسة و النقل و لن أقول من باب التطوير و الإضافة.

فالمؤسسات الجامعية و العلمية لا تزال تعمل في مجال البحث العلمي بأساليب بالية، و لعل من الأمور المحيرة في بلادنا – شأنها في ذلك شأن الأقطار النامية- ذلك الفرق الشاسع بين سرعة التغيير الاقتصادي و التكنولوجي و بين الاتجاه المحافظ لحماية الخواص الداخلية الساكنة غير ديناميكية للمؤسسات الثقافية و العلمية و الاقتصادية. إن نظرة شاملة لهذه المؤسسات كلها من حيث طرائق العمل تبين مدى ذلك الجمود الشديد الذي يكتنفها.

إن ثروة الأمم الحقيقية في هذا العصر هي تقدمها العلمي، و لن يكون هناك تقدما علميا بدون بحث علمي. ففي البحث العلمي إمام بالمنهج العلمي الذي لا غنا عنه، لا في حل المشاكل العلمية و إنما لحل المشاكل العملية اليومية، فالثقافة العلمية منظومة صغرى داخل المنظومة الثقافية العامة للمجتمع.

لست الوحيد الذي أرقه النظر في هذا الموضوع، كما أنني لست الوحيد الذي تورقه محاولة فهم أسباب هذه الأزمة، فقد أصبحت جامعاتنا تعاني من عجز التكيف مع الظروف المتغيرة، و التي في مقدمتها الثورات العلمية الحديثة بما فيها ثورة الاتصال الرقمية. من المعروف أن المنظومة الثقافية و العلمية في العالم المتخلف تتسم بالطابع السياسي و مثلما هو متوقع فإن العالم السياسي هو أحفل العوالم الاجتماعية بالنفاق و الخداع، حيث تتاح الفرصة للسماسرة و الوسطاء و الطفيليين لأخذ طريقهم إلى القمة في حين ينزلق أهل الفكر و أرباب العلم إلى نحو القاع... النتيجة إذن هو أن فاقد الشيء لا يعطيه و؛ بالتالي الأزمة...

أزمة البحث العلمي !
عند ما أتكلم هنا عن الأزمة فلا بد من نقطة توضيح، فمفهوم الأزمة مرتبط في العقل العربي بانطباعات سلبية. فليست أقصد بالأزمة هنا عدم وجود مختصين أو خبراء، فالحقيقة أن لدينا عددا كبيرا نسبيا منهم، كما أنه ليس المقصود أنه لا يوجد هنا بحث علمي بثبات في معاهدنا و جامعاتنا- و إلا لما كانت هناك أزمة- و لكن المقصود هو أنه هناك إشكاليات و تحديات و معوقات أدت إلى هامشية العطاء العلمي و غيابه عن الساحة لمدة طويلة.

يمكننا بنظرة عامة وسريعة إجمال هذه الإشكاليات و التحديات في النقاط التالية :

1. قصور بنية العقل العربي
2. غياب النظرة السياسية للبحث العلمي
3. التركيبة الداخلية للجامعة
4. المناخ الجامعي للبحث العلمي
5. غياب الدبلوماسية العلمية

1. قصور بنية العقل العربي

من القضايا التي باتت ملحة على العقل العربي المعاصر قضية التفكير السليم أو التفكير العلمي و هي قضية مطروحة على أنظمتنا التربوية بما فيها نظام و منهجية البحث العلمي.

بنية العقل العربي في هذه المرحلة هي التي تملي عليه طريقته في إدراك الأمور و التعامل معها، و هي بنية العقل الذي يفرز و عيا سلبيا يعرف مالا يريد و يعجز عن تحقيق ما يريد، فالفرق كبير أن تحصل على تكنولوجيا و أن تعرف كيف تستغلها و تنميها، الفرق هائل لأن كل خطوة من هذه الخطوات تحتاج إلى معرفة و تفكير علمي سليم.

و من مهارات التفكير العلمي السليم مهارة جمع المعلومات و تنظيمها و مقارنتها ثم نقلها من تطبيق الحقائق و المبادئ المتوصل إليها من مضمار ما، لتطبيقها في مضمار مشابه، و نحن نرى هذا

الضعف في تعليم مهارة نقل الخبرة في الأسئلة التي نطرحها على طلابنا، فإن جانت أسئلة آخر العام غير مطابقة لما هو موجود في نصوص الدرس، ضج الجميع بالشكوى التي تقود في بعض الأحيان إلى أعمال عنف مع نقد شديد للمربين و الأساتذة، لأن الأسئلة غير مطابقة للأسئلة التي أجاب عنها طلابنا في زمن الدراسة ! و المفروض أن يكونوا قد اكتسبوا مهارات تؤهلهم لتقديم حلول للمشكلات المشابهة و ليس المطابقة.

و نحن نرى أن من مظاهر الفقر في التفكير العلمي من جهة و على مستوى آخر هو ما يحدث في عملية اتخاذ القرارات سواء في المنظمة الصغيرة أو المتوسطة أو غيرها، فمتخذ القرار هنا يبحث عن مثال سابق، يستند إليه و لسان حال يقول دائما: ما الخطوات التي اتخذناها في حالة مشابهة سابقة، بدلا من ابتكار الحلول المناسبة لموضوعات و مشكلات متجددة. و من جهة أخرى فإن (القيم) التي يكونها المجتمع أساسية في عملية التفكير، فنحن نفكر لأهداف نراها مهمة، و إذا فقدنا تحديد القيم التي نريد الوصول إليها بدقة في المجتمع فقدنا أحد عناصر التفكير السليم.

و لعل ما أوصلنا لهذه الحالة المؤسسة أننا لم نقدم من المناهج الأساسية لطلابنا حتى الآن، على مقاعد الدراسة في التعليم العام أو الجامعي، منهجا أهميته القصوى أن نتعلم كيف نفكر ! و ربما لم نفعل ذلك لأننا حينما (نقلنا) مناهج التعليم الحديث لم يكن فيها درس " تعلم كيف تفكر "، فضاقت علينا فرصة " تعلم كيف تبحث ".

خلل التفكير الأعوج صاحبنا، فأورد بعضنا مورد التهلكة في الاقتصاد و الاجتماع و السياسة، بل و حتى في العلم البحث، فأصبح لدينا ما أسميه " رأي العوام " أو ما سماه بعضنا " الرأي العام " و الفرق واضح بي الاثنين، فنقائض العقلانية هي الخرافة التي تسخر من التفكير العلمي

2. غياب النظرة السياسية للبحث العلمي

إن الثورة العلمية تقتضي حدوث إنقلاب- شامل و تغيير جذري في أساليب التفكير و أنماط الحياة و أنساق القيم و طرائق التعامل مع واقع الحياة. إلا أن الأمر مرهون هنا بأصحاب القرار السياسي و نظرتهم إلى العلم و العلماء و أولويات الإنفاق و دور العلم في تثبيت القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم أو خلخلة هذه القواعد، و ليس للبحث العلمي في أغلب الظن مكان في هذه الأولويات. فقد لا تعتبر السياسات المتخذة للحكومات العربية أولوية البحث العلمي رغم كل النظارات و التوصيات و كثرة الوعود، و لقد يعزى ذلك إلى التوجه السائد بين كثير من المسؤولين بإمكانية إحداث تنمية إقتصادية سريعة عن طريق استيراد التكنولوجيا من الخارج، و ربما قد يعزى هذا الأمر أيضا لعدم الإحساس بالثقة في قدرة و كفاءة الأطر العلمية الوطنية.

كما أن التقدير الشديد في الإنفاق على البحث العلمي و الذي لا يتجاوز 0,15 في المائة من الدخل الإجمالي يمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه

منظومة البحث العلمي، و قد يصل هذا التقدير دروته في عملية الإصلاح نفسها و التي تجتازها بلادنا، فكل أسلاك " الماستر " المزعوم فتحها في السنة المقبلة غير ممولة من طرف الدولة. و قد لا يتسع المجال هنا لبيان المخاطر التي قد تترتب على هذه السياسية اللامسؤولة اتجاه مستقبل البحث العلمي في بلادنا. إننا حقيقة في أمس الحاجة إلى تطوير طريقة تعامل الدولة مع العلم و المعرفة، فالبحث العلمي هو أساس تقدم الأمم و الشعوب، و لذا فإقامة مراكز بحوث علمية بمختلف أنواعها كفيل بنقل المجتمع من مرحلة الجمود و التخلف إلى مرحلة الحركة و النمو.

3. التركيبة الداخلية للجامعة

إن دور الجامعة في البحث العلمي و إنتاج المعرفة لتنمية المجتمع و تقديم المعارف و الخبرات لخدمة الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية يمثل فرصة واعدة تتحدانا فستجيب لها بوعي و حكمة لإعادة تشكيل بنيتها الداخلية خاصة و عالمنا يمر بحقبة تاريخية تموج بزخم من متغيرات الثورة المعرفية بتياراتها العلمية و المعلوماتية و الاتصالية. و لسنا في حاجة إلى جدل طويل لنتبين بأن مؤسسات التعليم العالي تعاني كثيرا من أمراض القصور و التحجر الفكري و تقوقع الاعتياد في مختلف جوانب أداءاتها العلمية و علاقتها بمجتمعاتها، فطغيان الجو البيروقراطي الإداري بقوانينه و نظمه و لوائح و مجالسه و تحكمها في أداء الجامعة لرسالتها، ثم قصور أصحاب القرار في اتخاذ القرار، يمثل واحدة من بين تلك العوامل المقيدة لفاعلية الأداء الجامعي.

أما استقلال الجامعة فهو أمر متآكل حيث غلب على توجهاته ما توحى به الأوامر و النواهي الفوقية، خاصة فيما يتصل بشؤون الضبط و الربط لحريتها الأكاديمية في التفكير و التعبير لدى أساتذتها و طلابها. و هنا يظهر الخلل واضحا حين يكون كل شيء فيها على ما يرام، فليس لدى الطلاب ما يشكون منه، و ليس للأساتذة ما يشغل بالهم، و أن القافلة تسير منضبطة و على أحسن ما يرام، أما أصحاب القرار و المسؤولين فكافهم الله شر السؤال و شر القتال.

4. المناخ الجامعي للبحث العلمي

معلوم أن كثير من الذين يمارسون العمل الأكاديمي في جامعاتنا قد حصلوا على علومهم و شهاداتهم العليا في جامعات أوروبية و أمريكية لاشك في رقي المستوى العلمي لكثير منها. كما أن بعض الأساتذة يعد " حالات " طيبة أو متميزة أو واعدة لا تقل أبدا في تحصيلها عن قريناتها في الأوساط الأوروبية و الأمريكية، و نحن جميعا نعرف " أكاديمين " مرموقين تميزوا في الجامعات الأجنبية، و يتحرقون بعد عودتهم لإنجاز مشاريع بحثية يمكن أن تكون ذات قيمة حقيقية و مردودية كبرى لوطنهم، لكنهم لا يستطيعون التقدم خطوة واحدة. ثم ما يلبثون أن يسلموا أمرهم إلى الأقدار و يعولوا عن مشاريعهم أو يعودوا من حيث أتوا. فلا مؤسساتهم تشجعهم و لا رؤسائهم العجزة يرتاحون إلى أفكارهم، و لا مخصصات التمويل و الأجهزة أو وسائل العمل متوفرة لديهم، و لا النظام التدريسي

الأكاديمي يوفر لهم الوقت اللازم و لا الشروط الحياتية و الحالية لمهنتهم تسمح لهم بذلك، و النتيجة... الإذعان للواقع لتبدأ مسيرة " بحوث الرفوف " اللازمة للترقية وفقا للتوجيهات الوزارية! أما الفضاء الجامعي فيبقى فارغا من محتواه تنضارب في أرجاءه كل الآراء إلا الرأي العلمي و يتكاثر فيه الجدل العقيم و عرقلة الآخر و التهافت على المناصب التافهة. و كل ما تبقى هو الزبد الذي يتطاير حولنا بكثافة، يهددنا بالبقاء أسرى للتخلف غارقين في معارك بلا هدف نقاتل طواحين هواء، و نخلق لأنفسنا مشكلات عبثية نتطاحن بالاختلاف حولها دون التفكير فيها تفكيرا علميا، و هو سمة العصر و عنوان البقاء.

5. غياب الدبلوماسية العلمية

إن نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و السعي للحصول عليها من الدول المتقدمة ليس مسألة استيراد فقط بل عملية معقدة تتطلب منهجية خاصة في التخطيط و السياسة، ذلك أن الدول المتقدمة حيث تقوم بنقل تكنولوجيا متقدمة متطورة و حديثة لدول نامية، فإنها تقيدتها في أغلب الأحيان بشروط و امتيازات تضمن للدولة المانحة السيطرة على الانتاج الاقتصادي أو المعرفي الذي أقيم خارج حدودها لاعتبارات خاصة. ففي انعدام هياكل مناسبة لنقل التكنولوجيا و تطبيقها تبقى مسألة البحث العلمي في إطار تعاون دولي دون فائدة تذكر على الدول النامية. ذلك ما يستدعي سياسة ذكية و شفافة قطريا و عربيا. هذه السياسة يجب أن تنبني على " دبلوماسية علمية " تحتاج إلى كثير من النضج و المهارة، حيث تنعكس في خطط البعثات و المنح، و في المشروعات الثنائية أو المتعددة الأطراف و كذلك في اتفاقيات التمويل العلمي للبحث العلمي، و أنا لا أرى مانعا هنا من تأسيس معاهد و مراكز بحث علمي بالتعاون مباشر مع بعض الجامعات الأجنبية من دول متقدمة، فتجربة مصر و سنغفورة و تايلاند مع جامعات ألمانية أعطت نتائج جد إيجابية. إلا أنه يتحتم على الدول النامية أن تكمل الصورة بدعم البحوث الأساسية ذات الطابع الاستراتيجي، و التي تمكننا من إنتاج معرفة علمية أصيلة دون الإكتفاء بتطبيق نتائج ما أنجزه المتقدمون.

كما أود أن أشير هنا أن التنسيق العربي في مجال البحث العلمي مهمش إلى درجة تشبه الغياب، و حتى يكون هذا التنسيق ذا عوائد كبيرة يجب أن تتوفر القدرة الكاملة على ممارسة الدبلوماسية العلمية مع العالم المتقدم.

هذه وجهة نظر مختصرة ناقدة للذات العربية و الوطنية تطرح اجتهادا يمكن الاتفاق عليه أو الاختلاف معه... غير أنني أود أن أقول هنا: أن المعركة على أرضنا و فيما بيننا بل و في نفوسنا. فلا بد أن نواجه أنفسنا بشكل نقدي صارم، و في إطار رؤيا مستقبلية، و لا بد أن نشجع على الاشتغال عليها و تعزيز حضورها في نشاطنا البحثي العلمي و التعليمي الثقافي في اللحظة التي نحن فيها، و ألا نجلس نندب حظنا العائر و زماننا الضائع، فلا يزال في الوقت بقية و إلا فسنتزل نعدو على ممر القرن الحادي و العشرين متحركين إلى الوراء....